جمهورية مصر العربية
جامعة الزقازيق
المعهد العالى لحضارات الشرق الأدنى القديم

مجلة
حضارات الشرق الأدنى القديم

دورية علمية محكمة

http://www.east.zu.edu.eg

الزقازيق

العدد الثانى – السنة الثانية– أكتوبر ٢٠١٦ م–الجزء الأول

رقم الإيداع ١٨٤٣٥ - الترقيم الدولى (٥٣٣٥ - ٢٠٩٠)

مطابع جامعة الزقازيق

عدد خاص بأبحاث المؤتمر العلمي الدولي

حضارات الشرق الأدنى القديم ومؤثراتها عبر العصور

الذى أقيم خلال الفترة من ١٣–١٥ مارس ٢٠١٦

بالمعهد العالى لحضارات الشرق الأدنى القديم–جامعة الزقازيق

بالتعاون مع كلية التربية الأساسية جامعة بابل

نظرية الحكم الالهي عند حضارات الشرق الادنى
(دراسة مقارنة)

د. زمن حسن كريدي
جامعة ذي قار، كلية القانون

نظرية الحكم الالهي عند حضارات الشرق الادنى
(دراسة مقارنة)

د. زمن حسن كريدي
جامعة ذي قار، كلية القانون

المقدمة:

ان دراسة المجتمعات الانسانية عند الحضارات القديمة يظهر فيها بوضوح ان الانسان كان اقل فهماً لما حوله واقل سيطرة على مظاهر الطبيعة وعواملها، لذلك اصبحت قوى الطبيعة العارمة مصدر خوف وقلق بالنسبة له ولا يكاد يجد لها تفسيراً، فخضع لها واوحى له هذا الخضوع والخوف اشكالاً مختلفة من الخيالات والاوهام من اجل تفسير هذه القوى ودرء خطرها، لذلك عمد الى التقرب منها وارضاءها.

اعتقد الانسان قديماً ان لكل ظاهرة من ظواهر الطبيعة روحاً تعمل على تحريكها وتكمن وراءها فمل على تقديم القرابين لها، ومن هنا جاء مفهوم تعدد الالهة التي قام بعبادتها، وقد افترض سكان الحضارات القديمة وجود مجموعة من الالهة بوصفها كائنات حية شبيهة بهيئة الانسان لكنها فوق الانسان وخالدة، ثم ازداد فهمه الادراكي ليعتقد ان هذه الالهة تسير الوجود الانساني وتسيطر عليه، لذلك اصبحت هذه المعتقدات ذا اثراً كبيراً على حياة تلك المجتمعات في جميع نواحي الحياة، وقد تمكنت فئة متنفذة في هذه المجتمعات القديمة من استغلال هذه المعتقدات عند العامة لتضفي على نفسها صفة الالوهية المطلقة، ولتتحكم بمقدرات حياة العامة الدينية والسياسية والاجتماعية باعتبارهم اله او الوسائط بين البشر والالهة، ومن هنا ظهر ما يعرف بمفهوم نظرية الحكم الالهي.

تعتبر نظرية الحكم الالهي من اقدم النظريات التي فسرت نشأة الدولة، وتعتبر الدولة نظام الهي اي ان السلطة يجب اطاعتها وتقديسها، فتطبيق ارادة الالهة في كل تصرفات الانسان، فكانت هذه النظرية سائدة في جميع الحضارات القديمة واعتمد عليها ملوك اوربا في القرنين السادس والسابع عشر لممارسة السلطة المطلقة.

اصل نظرية الحكم الالهي:

عرفت نظرية الحكم الالهي على انها نظرية ثيوقراطية Doctrine Theocratic، والقائمة على تفسير يرى ان السلطة مصدرها الله، وان الدولة نظام الهي من صنع الله، فتفسر هذه النظرية السلطة السياسية وتبررها عن طريق تدخل سلطة غيبية.[١]

اختلف المفكرون حول اصل نشأة الدول والحكومات، ونتيجة لهذا الاختلاف تمايزت النظريات الفكرية والسياسية والقانونية واختلفت في اساليبها وتطبيقاتها، ولهذا ظهرت العديد من النظريات التي تعبر عن آراء الفلاسفة والمفكرين حول هذا الموضوع، لذلك فأن نظرية الحق الالهي نظرية قديمة وتعتبر تعديلاً لفكرة قديمة جداً، اذ ترجع ان اصل السلطة ديني ويقرها الدين.[٢]

ظهر القانون في المراحل الاولى من حياة البشرية في عصر ما قبل التاريخ في صورة شعور نفسي بأن هناك حقوقاً للانسان وان هناك واجبات للغير، وظهر هذا الشعور للعيان باستعمال القوة التي كانت المصدر الوحيد للقاعدة القانونية، وقد اختلفت صور استعمال القوة في حياة الجماعات البدائية، ولم تتلاشى فكرة استعمال القوة تلا عندما قوي سلطان رؤساء الجماعات البدائية بسبب ظهور العقائد الدينية.[٣]

لم تعترف الحضارات القديمة ما هو القانون الوضعي باستثناء الا متأخراً، لذلك كانت هناك بعض القواعد مستمدة من العرف والاحكام الالهية، ولكن كانت تلك المجتمعات تعزو هذه القواعد الى الوحي الصادر عن الالهة، اذ ان العرف كان مصدره ارادة الالهة، فكل شيء لا يعرف مصدره يرد الى الالهة، وحتى القانون في صورته الاولى لم يكن الا ارادة الهية تصدر في كل قضية على حدتها على لسان افراد متميزين لاتصالهم بالالهة، ولقدرتهم على تلقي الاحكام ومن هنا كانت لها قوة وتأثير في النفوس.[٤]

كانت قواعد القانون في حياة سكان الحضارات القديمة ممتزجة بأحكام الدين، حيث كانت هذه القواعد مستمدة من العقائد الدينية من جهة، وكان القانون والدين في يد سلطة واحدة متمثلة

---

[١]غسان سليم عرنوس، القيود على السلطة في ظل النظريات الدينية: (دراسة مقارنة بين النظريات الثيوقراطية والشريعة الاسلامية) مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد ٢٧، العدد الثالث، ٢٠١١، ص٥٧٧.

[٢]صباح كريم رياح الفتلاوي، نظريتا الحق الالهي والعقد الاجتماعي: دراسة مقارنة، مركز دراسات الكوفة، جامعة الكوفة، ص٩٩-١٠٠.

[٣]زهدي يكن، تاريخ القانون، ط١، دار النهضة العربية، بيروت، ١٩٦٦، ص٥٥،٥٩.

[٤]زهدي يكن، المصدر السابق، ص٧٥.

بطبقة الكهنة من جهة اخرى، الا ان القانون احتفظ نوعاً ما بدائرته التي تميزه عن الدين فقواعد الدين كانت تنظم الصلة بين العابد والمعبود ومصدرها الالهة، اما قواعد القانون فكانت من صنع البشر وقد وضعت لتنظم الروابط بين ارباب الاسر، ثم اخذت قواعد الدين تنفصل تدريجياً عن قواعد القانون.[١]

ازداد الاهتمام بعبادة الالهة واقيمت لها المعابد وتخصص فريق من الناس وهم الكهنة في مواصلة اداء الشعائر الدينية، كما خصصت موارد مالية لهذه المعابد وظهر الانبياء والرسل الذين يبلغون ما توحي اليهم الالهة، وهذا العدد الكبير من الكهنة كانوا يمارسون وظيفتهم تحت اشراف الملك باعتباره الهاً او ممثلاً عن الالهة.[٢]

تأثر احكام القانون بالدين والشكلية اذ كانت طبقة رجال الدين المهيمنة على تطبيق القانون وعلى تفسيره، وكانت التصرفات القانونية بين الافراد لا تنتج مفاعيلها القانونية الا اذا افرغت في قالب شكلي وديني، وابرمت تلك التصرفات في وقت معين واماكن محدودة ووفقاً لطقوس خاصة تتم تحت اشراف ورعاية رجال الدين.[٣]. واعتبر رجال الدين انفسهم الواسطة التي تنقل ارادة الالهة الى الناس، فنسبت الاحكام الصادرة الى الالهة فأخذ بذلك الحكم القضائي صورة الحكم الالهي، لاسيما وان هذه المجتمعات لم تكن تعرف بعد مفهوم القانون الوضعي، فهنالك بعض القواعد المستمدة من العرف ومن الاحكام الالهية، ولكن المجمع كان يعزو تلك القواعد كلها الى الوحي الصادر عن الالهة، فكل شيء لا يعرف مصدره يرد الى الالهة، وكان الشخص الذي يبت في معظم القضايا لا ينطق بالحكم الا بصفته الهاً، فالقانون في صورته الاولى لم يكن الا ارادة الهية تصدر في كل قضية على حدتها على لسان افراد ممتازين لاتصالهم بآلهة ولقدرتهم على تلقي الاحكام.[٤]

لذا لم يكن هناك من ضابط للخير او الشر سوى تلك الاحكام التي كانت تأتي على شكل حوادث، والتي لم تكن مستندة على قاعدة قائمة وانما تستند الى الهام او وحي يهبط من اعلى اي الالهة

---

[١]شاب توما منصور، مذكرات في القانون الروماني، ط١، مطبعة شفيق، بغداد، ١٩٦٢، ص٨.

[٢] صوفي حسن ابو طالب، تاريخ النظم القانونية، جامعة القاهرة، ٢٠٠٧، ص٥٨.

[٣]محمود عبد المجيد مغربي، الوجيز في تاريخ القوانين، ط١، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، ١٩٧٩، ص٤٤.

[٤]زهدي يكن، المصدر السابق، ص٧٤-٧٥.

على الفئة المتنفذة في السلطة سواء الملك ام الكهنة، وكان هذا الوحي الالهي يصدر في كل نزاع على حدة ولا يسري على الحوداث المماثلة التي صدر من اجلها، فكان الكهنة في حاجة دائماً الى الهام جديد في كل قضية تعرض عليهم، لانهم يقومون بدور الوسيط بين الاله والعامة، فتبلغ الى العامة الارادة الالهية، فعرفت هذه الاحكام الالهية لدى الجماعات القديمة كافة.[١]

صور نظرية الحكم الالهي:

هناك ثلاث صور لنظرية الحكم الالهي عند الحضارات القديمة وهي:

اولا: تأليه الحاكم:

وتعرف هذه الصورة ايضاً **(بالنظرية الطبيعية الالهية للحاكم)** Nature divin of gauvernant، والتي تقوم على اساس ان الحاكم يكون من طبيعة الهية او يدعي الالهية او الربوبية، وقامت هذه النظرية على هذا الاساس في الكثير من الحضارات القديمة، مثل الفراعنة في مصر، والنمرود في اور، الاباطرة عند الرومان.[٢]

استخدمت هذه الصورة لتبرير سلطة الحكام وضمان خضوع الرعية لهم، وهو ما جعل الحكام في ظل تلك الفكرة يتمتعون بسلطة مطلقة لا تلقى من المحكومين الا الخضوع والاستكانة، ففي ظل الاعتقاد بإلوهية الحاكم لابد ان تغيب القيود على السلطة، ولابد ان تكون يد الحاكم مطلقة حيث يتلقى الشعب كل ما يصدر عنه بالقبول والرضا، لانه يصدر عن ارادة الهية تتمتع بالحكمة وبعد النظر.[٣]

ثانيا: الاختيار المباشر للحاكم من خلال التفويض الالهي الخارج عن ارادة البشر:

---

[١] المصدر نفسه، ص٧٧-٧٨.

[٢] جورج سباين، تطور الفكر السياسي، ترجمة راشد البراوي، ج٣، ط١، القاهرة، ١٩٧١، ص٥٤٣.

[٣] غسان سليم عرنوس، المصدر السابق، ص٥٧٨.

لا ترى هذه النظرية ان الحاكم يكون من طبيعة الهية او يدعي الربوبية، وانما الحاكم انسان يستمد سلطاته من العناية الالهية وحدها دون ان يتدخل احد من البشر في اختياره، فهو يختار من قبل الالهة بطريق مباشر حسب اعتقاد اصحاب هذه النظرية.[١]

ثالثا: الاختيار غير المباشر للحاكم الناشئ عن العناية الالهية:

تقوم هذه النظرية على ان السلطة مصدرها الاله، الا ان الشعب يقوم باختيار الحاكم ولكن عن طريق ارشاده من قبل الالهة وتوجهه صوب اختيار حاكم معين، فالعناية الالهية كما تستطيع ترتيب الحوادث وتوجهها فانها قادرة على توجيه ارادة الافراد صوب الطريق الذي يؤدي بهم الى اختيار الحاكم.[٢]

نظرية الحكم الالهي عند حضارات الشرق القديمة:

اولاً: الحضارة المصرية (الفرعونية) القديمة:

ان الحضارة الفرعونية استمدت مصدر قوتها وسلطتها واقامت اساسها على نظرية الحكم الالهي للملوك الفراعنة، حيث انعقدت لهم السيادة والسلطات جميعها واعتبر الفرعون ابن الالهة في مرحلة القانون المصري الاول، ثم تغير المفهوم تماماً ليصبح الفرعون الالهة ذاتها في عقيدة المصريين وقانونهم.[٣]

تعد الحضارة الفرعونية النموذج الاكثر شهرة الذي تجسدت فيه نظرية الطبيعة الالهية للحكام، حيث ارتكز النظام السياسي في مصر الفرعونية على فكرة الملكية الالهية التي اسهم نهر النيل مساهمة كبيرة في تعزيزها، فالنيل يحتم تماسك البشر الذين يقنطون على ضفافه تحت سلطة مركزية واحدة، تنظم امور الملاحة والري وتوزيع المياه، وهذه السلطة لا يمكنها النهوض بتلك المسؤوليات ما لم تتسلح بهالة من القداسة في عصر كانت فيه السلطة مجسدة في شخص الحاكم، وكانت فيه عقول المحكومين خاضعة للخرافات والاساطير، لذا كان الملك في نظر الرعية هو الاله (حور) المجسد في صورة بشرية، وهو يتساوى مع غيره من الالهة فيما لها من حقوق، ويجب على

---

[١] صباح كريم رياح الفتلاوي، المصدر السابق، ص١٠٠.

[٢] صباح كريم رياح الفتلاوي، المصدر السابق، ص١٠٠.

[٣] عادل كامل العزاوي، تاريخ القانون، بغداد، ١٩٧٣، ص١٣.

الشعب ان يهابوه ويقدسوه، فهو مصدر السيادة في الدولة ومنبع العدل والحق، وقد ترتب على تأليه الملك انه جمع السلطات كلها في شخصه التشريعية والتنفيذية والقضائية،[١] وقد سجل القرآن الكريم قول فرعون في قوله تعالى **(فقال انا ربكم الاعلى)**،[٢] وقوله تعالى **(ما علمت لكم من اله غيري)**.[٣]

اما آلية تطبيق القانون عند المصريين وفق نظرية الحكم الالهي، اعتقد المصريين القدماء بأن الاحكام القانونية في هذه المرحلة من وضع اله القانون (تحوت)، واما اله العدل (معات) فقد كانت ترعى تطبيقه، وكان الكهنة يعقدون محاكمهم امام صنم الاله (آمون) ويحضرون المتهم امامه، وبعد ان تتم مراسيم المرافعة يحرك الكهنة صنم الاله امون للاشارة الى براءة المتهم او ادانته.[٤]

كانت هناك نتيجة هامة من نتائج فكرة الالوهية ترتبت في ذهن بعض الباحثين من اسناد ملكية الاراضي الزراعية المصرية جميعها الى الملك الاله، ومن هذا انبثق المفهوم الاقتصادي في صوغه المذهبي متمثلاً في "**نظرية الاقتصاد الموجه**" Economic instructor، والتي التقت هذه النظرية منصهرة في بوتقة العقيدة الدينية مع نظرية تأليه الحكام، فالارض ملك خاص لهم وهو نتيجة من نتائج تأليه الملوك، اذ يكون الملك وحده القائم باستغلال جميع الموارد المصرية الى ابعد مدى في ظل المفهوم الاقتصادي الموجه.[٥]

على الرغم من ان الملك في زمن الفراعنة كان يتمتع بسلطات مطلقة معتمدة على فكرة الوهيته، وانه كان يتولى السلطة التشريعية والتنفيذية والقضائية الا ان سلطاته كانت بعيدة عن الاستبدادية المطلقة المتحكمة، بل كانت سلطاته مقيدة بالعرف والدين، وكان القانون هو الفيصل للجميع ولا يجوز مخالفته، فما يصدره الملك من قوانين واوامر يكون نافذاً عليه اولاً وعلى الرعية

---

[١] غسان سليم عرنوس، المصدر السابق، ص٥٧٨.

[٢] سورة النازعات، الآية ٢٤.

[٣] سورة القصص، الآية ٣٨.

[٤] آدم وهيب النداوي وهاشم حافظ، تاريخ القانون، المكتبة القانونية، بغداد، ١٩٨٠، ص٣٩.

[٥] عادل كامل العزاوي، المصدر السابق، ص١٥.

ثانياً، وكان الملك يلتزم بالقوانين نفسها التي يضعها بنفسه ما دام لم يصدر قانوناً بالغائها، وهو ايضاً مقيد في اختيار موظفيه بأتباع القوانين واللوائح.[١]

ثانياً: حضارات وادي الرافدين:

نشأت حضارة ما بين النهرين في اواخر القرن الرابع ق.م وفي حدود الالف الثاني ق.م بدأت مظاهر التطور الحضاري في وادي الرافدين بكافة اشكالها، ومنها التطور في انظمة الحكم فأسسوا دويلة المدينة التي تقوم على نظرية الحق الالهي في الحكم، فالملك والكاهن هما صاحبي الحق الالهي في ادارة البلاد، وقد تميزت هذه الحضارة باعتمادها القانون المكتوب في تنظيم العلاقة بين ابناء الشعب بهدف تحديد ما للمواطن من حقوق وما عليه من واجبات، الا ان حالة كون الملك والكاهن فوق القانون قد اثرت سلباً فلا احد يستطيع مقاضاة الملك او الكاهن. [٢]

كان للمعتقدات الدينية في مجتمع وادي الرافدين اثراً رئيساً في نواحي حياتهم، لذلك كان المعبد (مسكن الالهة) مركز الحياة الثقافية في المدن ومحور الحركة والعمل ومظهر نشاط المجتمع، وكان الاعتقاد السائد ان كهان المعابد كانوا في البداية اقدم الحكام في المجتمعات القديمة، وظلوا يجمعون بين السلطتين الدينية والزمنية حتى تم الانفصال بين الوظيفتين في عصر فجر السلالات، حين ظهر الى جانب الكاهن الحاكم الزمني المفوض من الالهة في ادارة دولته الارضية، وهكذا نجد ان علامة الكاهن الاعلى ظهرت على الكتابة التصويرية القديمة قبل العلامة الدالة على الملك.[٣]

كان العراقيون القدماء يعتقدون ان لكل مدينة اله او (الهة) هو سيدها وحاميها ومصدر السلطات فيها، وكان الحكام يدعون انهم لا يصدرون حكماً الا تحقيقاً لرغبات الالهة،[٤] ولعل حكم حمورابي خير من جسد نظرية الحكم الالهي، اذ تميز حكمه بأنه كان ذا طابع اوتوقراطياً تتركز فيه السلطات بيد الملك، وقد جعل حمورابي من فكرة الارادة الالهية لاصل السلطة وسيلة لنشر فكرة

---

[١] غسان سليم عرنوس، المصدر السابق، ص٥٧٩.

[٢] عامر حسن فياض، المرجعية الحضارية للديمقراطية في العراق، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، العدد ٢٢٣، ١٩٧٧، ص١٠٩.

[٣] احمد سوسة، تاريخ حضارة وادي الرافدين في ضوء مشاريع الري الزراعية والمكتشفات الاثارية والمصادر التاريخية، ج٢، دار الحرية للطباعة، بغداد، ١٩٨٦، ص٣١٧.

[٤] آدم وهيب النداوي وهاشم حافظ، المصدر السابق، ص٣٩.

قيام السلطة على اساس اتوقراطي من خلال ادخال اصلاحات دينية لتوحيد نظام الالهة بعد توحيد السلطة السياسية، وذلك لان الاله الذي يمثل الملك حمورابي وهو **(مردوك)** تغيرت صفته، فبعد ان كان اله بابل وحدها اصب حالهاً للعالم القديم، واصبح على رأس جميع الالهة الاخرى التي ابقوها بجانبه.[١]

جاء في شريعة حمورابي التي قسمت الى مقدمة و ٢٨٢ مادة وخاتمة صفة نظرية الحكم الالهي وقد وردت بشكل واضح ما نصت عليه المقدمة التي جاء فيها "**انذاك اسمياني الالهان آنو وانليل باسمي حمورابي، الامير التقي الذي يخشى الالهة، لاوطد العدل في البلاد ولاقضي على الخبيث والشر، لكي لا يستعبد القوي الضعيف، ولكي ينير البلاد من اجل خير البشر، انا حمورابي الراعي المصلح الورع المنقذ لشعبه من البؤس، الذي ساعد على اظهار الحق المنتصر على المشاغبين، وضعت القانون بلسان البلاد لتحقيق الخير للناس**"[٢]

لم تكن نظرية الحكم الالهي في عهد حمورابي على درجة القوة والاستبداد التي كانت عند الفراعنة الذين ادعوا تأليه انفسهم واتصال انسابهم وارواحهم بالالهة وانهم جسدياً ابناء لهم بالذات، وعلى الرغم ان الملك حمورابي كان يؤله نفسه احيانا وبعض الشيء، الا ان رعاياه كانوا يشعرون بقوته ووجوب طاعته بصورة اكثر فاعلية.[٣]

نظرية الحكم الالهي عند الحضارات الغربية القديمة:

اولاً: الحضارة الرومانية:

كانت نظرية الحكم الالهي في روما شأنها شأن الحضارات الاخرى، فالسلطة كانت مطلقة بيد الملوك وكان الملك رئيس الديانات ويضع القوانين ويطبقها، واختفى هذا الشيء في العصر الجمهوري،[٤] ومن ثم عاد في العصر الامبراطوري وكانت ديانة الامبراطور هي الديانة الرسمية

---

[١] عباس العبودي، شريعة حمورابي: دراسة مقارنة مع التشريعات القديمة والحديثة، ط٢، دار الثقافة، عمان، ٢٠١٠، ص٣٩.

[٢] نقلاً عن شعيب احمد الحمداني، قانون حمورابي، مكتبة السنهوري، بغداد، دار الثقافة، عمان، ٢٠١٢، ص٢٨.

[٣] عباس العبودي، المصدر السابق، ص٤٧.

[٤] انقسم التاريخ الروماني الى ثلاث عصور: العصر الملكي (٧٥٤ق.م-٥٠٩ق.م)، العصر الجمهوري-الملكي (٥٠٩ق.م-٢٧٠ق.م)، واخيراً العصر الامبراطوري (٢٧٠ق.م-٢٨٤م). للمزيد من التفاصيل عن هذه المراحل ينظر: آدم وهيب النداوي وهاشم حافظ، المصدر السابق، ص٨٨-١١٠.

للدولة، وكانت تقام للملك الشعائر الدينية وعند موته يصبح اله، وبهذا فأن تأليه الحاكم يجعله مقدساً ويجب طاعته وعد مخالفته.

ميز الرومان بين القانون والدين والاخلاق لذلك لم تكن نظرية الحكم الالهي على درجة من القوة كما في الحضارات الشرقية، على الرغم من ان احكام القانون عند الرومان قد تأثر بالدين والشكلية، الا ان قواعد الدين اخذت تنفصل تدريجياً عن قواعد القانون، الا ان ما يميز الحضارة الرومانية تمييزها بين القوانين الطبيعية والقوانين الوضعية، لذلك نجد العديد من النصوص القديمة قد ميزت بين دائرة القانون التي تشمل حقوق الانسان ودائرة الدين التي تشمل حقوق الالهة.[١]

ثانياً: الحضارة اليونانية:

اعتقد اليونانيون القدماء ان الهة العدل التي تسمى ثميست Themistes **(ثيميس)** Themis، توحي الى القضاة من الكهنة بالاحكام او توحي بحكمها الى الملك عند نظره في القضايا، وقبل عهد النبي موسى (ع) كان الكهنة في بني اسرائيل يتصلون بالالهة اذا عرضت عليهم قضية فيحركون تماثيلهم فيجيبوهم في اشارات خاصة بالحكم الواجب النطق به.[٢]

تجسدت نظرية الحكم الالهي عند اليونانيين على صورة شعر ولاسيما في اشعار هومير Homere، والذي صور الحالة القانونية على انها تعود الى مشيئة الالهة لا الى عمل الانسان وارادته، وكانت وظيفة الحاكم قاصرة على تلقي الوحي الالهي والنطق به.[٣]

لم يختلف اليونانيين عن سائر المجتمعات القديمة في اعطاء الملك او الكهنة صفة الالوهية، وقد كانت القبائل الصلتية Celtigues سواء التي كانت تسكن في ايرلندا او التي تعيش في فرنسا، تعتقد بقدرة طائفة معينة من الناس على ان تستوحي من الالهة الاحكام القانونية، وهذا ما يفسر اختلاط القواعد القانونية عند نشوئها بالقواعد الدينية والخلقية.[٤]

الخاتمة:

---

[١] شاب توما منصور، المصدر السابق، ص٩؛ محمود عبد المجيد مغربي، المصدر السابق، ص٤٤.

[٢] زهدي يكن، المصدر السابق، ص٧٥.

[٣].المصدر نفسه، ص٧٨.

[٤].آدم وهيب النداوي وهاشم حافظ، المصدر السابق، ص٣٩

جاءت هذه الدراسة المبسط بجملة من النتائج قد ترتبت على مفهوم نظرية الحكم الالهي عند الحضارات القديمة الشرقية منها والغربية، لذلك من بين اهم تلك النتائج:

١- من ابرز النتائج التي ترتبت على هذه النظرية اندماج الدولة في شخصية الحاكم لتمتعه بالالوهية، فأصبحت في يده كل السلطات الدينية والزمنية.

٢- كان الملك وحده الذي يتولى سلطة القضاء بنفسه او يعهد بها الى قضاة ينيبون عنه ويحكمون بأسمه، لذلك كانت كلمة العدالة تدخل في القابه الملكية، ومن حقه ان يوجه القضاة بما يضمن حسن سير العدالة.

٣- ان نظرية الحكم الالهي لم تقتصر على الحضارات القديمة بل اصبحت هذه النظرية سائدة في المراحل التاريخية الاخرى، وقد تجسدت بصورة واضحة في اوربا في العصور الوسطى.

٤- ان الحاكم كان يستمد سلطته من صفته الدينية لا من شعور الناس بوجود جزاء دنيوي تنزله السلطات العامة على من يخالفه، ووفق هذا الامر فأن نظرية الحكم الالهي قد افقدت القاعدة القانونية اهم عناصرها عند الحضارات القديمة.

المصادر:

الكتب العربية والمعربة:

١. احمد سوسة، تاريخ حضارة وادي الرافدين في ضوء مشاريع الري الزراعية والمكتشفات الاثارية والمصادر التاريخية، ج٢، دار الحرية للطباعة، بغداد، ١٩٨٦.

٢. آدم وهيب النداوي وهاشم حافظ، تاريخ القانون، المكتبة القانونية، بغداد، ١٩٨٠.

٣. جورج سباين، تطور الفكر السياسي، ترجمة راشد البراوي، ج٣، ط١، القاهرة، ١٩٧١.

٤. زهدي يكن، تاريخ القانون، ط١، دار النهضة العربية، بيروت، ١٩٦٦.

٥. شاب توما منصور، مذكرات في القانون الروماني، ط١، مطبعة شفيق، بغداد، ١٩٦٢.

٦. شعيب احمد الحمداني، قانون حمورابي، مكتبة السنهوري، بغداد، دار الثقافة، عمان، ٢٠١٢.

٧. صباح كريم رياح الفتلاوي، نظريتا الحق الالهي والعقد الاجتماعي: دراسة مقارنة، مركز دراسات الكوفة، جامعة الكوفة.

٨. صوفي حسن ابو طالب، تاريخ النظم القانونية، جامعة القاهرة، ٢٠٠٧.

٩. عادل كامل العزاوي، تاريخ القانون، بغداد، ١٩٧٣.

١٠. عباس العبودي، شريعة حمورابي: دراسة مقارنة مع التشريعات القديمة والحديثة، ط٢، دار الثقافة، عمان، ٢٠١٠.

١١. محمود عبد المجيد مغربي، الوجيز في تاريخ القوانين، ط١، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، ١٩٧٩.

البحوث المنشورة:

١. عامر حسن فياض، المرجعية الحضارية للديمقراطية في العراق، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، العدد ٢٢٣، ١٩٧٧.

٢. غسان سليم عرنوس، القيود على السلطة في ظل النظريات الدينية: (دراسة مقارنة بين النظريات الثيوقراطية والشريعة الاسلامية) مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد ٢٧، العدد الثالث، ٢٠١١.